البعد الديمغرافي في العلاقات التركية مع دول البلقان

الدكتور: مراد فول[1]

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 03

لعب البعد الديمغرافي دورا محوريا في تحديد ورسم العلاقات التركية مع دول البلقان، لاسيما مع اليونان وبلغاريا على مدار تاريخهم الحديث. وإن تم التركيز على هذا البعد فهذا لا يعني البتة إنكار دور باقي الأبعاد، كما أن تركيزنا على اليونان وبلغاريا من غير باقي دول البلقان الأخرى فجاء نتيجة الحيز الكبير الذي احتله هذا البعد في منظومتهما القيمية والذي انعكس على سياستهما الخارجية كمحدد رئيس في رسم توجهاتهما الإقليمية منذ استقلالهما وإلى غاية اليوم. فما هي ملامح هذا البعد؟ وكيف أثر على علاقات تركيا مع اليونان وبلغاريا؟

تعتبر مشكلات اللاجئين والأقليات من القضايا التي لا تزال تثير حساسية بالغة في العلاقات التركية- اليونانية والتركية- البلغارية وسببا رئيسيا في إثارة النزاعات فيما بينهم. فقد ظل اللاجئون من وإلى هذه الدول محتفظين بذكريات القتل والمطاردة التي تزامنت مع انهيار السلطنة العثمانية بسبب تنامي الأحقاد بعد أن تفشت القيم القومية المتطرفة التي سادت العالم آنذاك، وترسخت معه الصورة النمطية السلبية على مدى أجيال للطرف الآخر، مما أفرز جوا سمته صراع لا يكاد يعرف انفراجا حتى يعود من جديد.

وحتى نلم ونكشف عن حيثيات الموضوع من الأحرى أن نتناول علاقة تركيا مع كل دولة على حدى، وهي:

1. العلاقات التركية – اليونانية:

تتميز العلاقات التركية- اليونانية بالصراع الحاد، وهي تتسم عن غيرها من العلاقات بالتعقيد. وهذا ما يتطلب تحليلا مستفيضا لفهم طبيعتها التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتاريخ الطويل للسيطرة العثمانية على بلاد اليونان التي دامت 374 سنة، أي من سنة 1456 إلى غاية 1830[1]، والتي خلفت إرثا قائما على العداء وانعدام الثقة بينهما.

يرجع المؤرخون البدايات الأولى لهذا الصراع إلى فترة انتشار المد القومي بمنطقة البلقان في بداية القرن التاسع عشر الذي أفرز قيام دول قومية على أنقاض الدولة العثمانية. وأن المسار الطويل لاكتمال بناء الدولة اليونانية بشكلها الحالي، ولد عداء تعزز مع مرور الوقت في نفوس الأتراك الذين نظروا إليه بمثابة اعتداء متواصل على مكتسباتهم التاريخية وعلى حساب دولتهم وأراضيهم. ودامت عملية هذا البناء أكثر

---
[1]- أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

من قرن من الزمن، بدأت بتشكيل النواة الأولى للدولة اليونانية سنة 1830، لتتبعها عمليات توسع شملت الجزر الإيونية سنة 1864، لتليها تيسالي (Thessalee) سنة 1878، ثم جزيرة كريت سنة 1908، فمنطقة إيبير (Epire) وجزر بحر إيجه ومقدونيا الجنوبية سنتي 1912-1913، لتتبعها عملية ضم تراقيا الغربية سنة 1920، لينتهي هذا التوسع سنة 1947 بعد إلحاق جزر الدوديكانيز (Dodécanese) بالسيادة اليونانية[2].

كما أن لليونانيين نظرة سلبية للعنصر التركي، فقد ظلوا يرجعون جميع المآسي التي عرفتها المنطقة البلقانية من تناحر طائفي وتخلف اقتصادي وفكري إلى التواجد العثماني، محملين، جمهورية تركيا الحديثة وريثة الدولة العثمانية وزر ذلك، مؤكدين، أن قيام الدولة اليونانية هي بمثابة قاعدة أمامية للحضارة الغربية ضد البربرية التركية، بل أكثر من ذلك ذهب الوزير الأول اليوناني الأسبق إيليوثوريوس فنيزيلوس (Eleutherios, Venizelos)، أمام مؤتمر السلام في02 مارس 1919 إلى حد نفي صفة الأمة عن تركيا، فهي على حد قوله، تجمعا شاذا حافظت عليه الإدارة العثمانية بإتباع الحيلة والذي أدى فيما بعد، كنتيجة حتمية لذلك، إلى إنفجاره[3].

تشير المراجع أن أول هجرة قسرية من الجانبين هي الهجرة الكثيفة التي أعقبت الحرب اليونانية – التركية مابين سنة 1919و1922 والمذابح التي تعرض لها اليونانيون على يد الأتراك سنة 1923. تم تلتها عملية التهجير الواسعة التي اعتمدتها اليونان ضد الأقلية التركية في سنواتها الأولى للاستقلال، خاصة خلال سنتي 1923 و1924 في إطار ما عرف آنذاك بـ "السياسة الهيلينية"، بهدف محو الهوية التركية عن المناطق الخاصة بها، فقامت بجلب مستوطنين يونانيين من مناطق متفرقة من بلاد اليونان وأمدتهم بمساعدات مادية ومعنوية، وقد بلغ عدد المستوطنين نتيجة لهذه السياسة، في السنتين المذكورتين سابقا 189000 مستوطن يوناني[1]. ثم تبع ذلك الهجرات المنظمة بين الدولتين في إطار تبادل السكان سنتي 1923 و1929، والتي أدت إلى هجرة كل اليونانيين القاطنين بآسيا الوسطى إلى اليونان، فيما هاجر الآلاف من أتراك اليونان إلى الأراضي التركية. ثم تلتها هجرة أخرى كثيفة في الفترة الممتدة من سنة 1946 إلى سنة 1949 مست الأقلية التركية في اليونان، والتي تزامنت مع وصول حكومة الإنقاذ الوطني إلى سدة الحكم في أثينا. فقد تميز أداء هذه الحكومة بسوء التسيير وتفشي الفساد، مما أدى إلى زيادة نشاط الثوريين الشيوعيين المعارضين للنظام اليميني، الساعين لإلحاق اليونان بالمنظومة الشيوعية، نتج عنه لاحقا قيام الحرب الأهلية اليونانية سنة 1949، مرت خلالها الأقلية التركية بفترة عصيبة، حيث تعرضت إلى هجومات الثوار الشيوعيين والجيش الحكومي اليوناني على حد سواء، وسجلت مناطقها الكثير من المعارك بين الطرفين، بحكم موقعها الفاصل بين المنظومتين الشيوعية والرأسمالية، مما دفع بأغلبية أفرادها إلى الفرار نحو الأراضي التركية، بلغ عددهم ما يقارب 17793 تركي يوناني[2].

في أعقاب الأحداث التي شهدتها قبرص سنتي 1963- 1964، بسبب الاقتتال الطائفي بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، هاجر معظم اليونانيين مدينة اسطنبول التركية خوفا من امتدادات هذا النزاع نتيجة لتزايد المد القومي المتطرف في تركيا والدعوة إلى الانتقام لأتراك قبرص، لا سيما وأن المواجهات الدامية التي وقعت سنة1955 في مدينتي اسطنبول التركية وسالونيك اليونانية مازالت ماثلة أمام أعينهم. وقد اعتبر ميشال،ماريان هجرة اليونانيين مدينة اسطنبول التركية: "بمثابة رفض شعبي قاطع للعلاقات مع الأقليات الإثنية غير التركية وغير الإسلامية" [1].

ورغم التسوية النسبية لمشكلة الأقليات بين الدولتين، إلا أنها ظلت تثير الكثير من الحساسية وسببا في تدهور العلاقات بينهما. فالنظام التركي، ظل يولي أهمية بالغة لأتراك تراقيا الغربية[*] اليونانية. بينما ظلت اليونان، تحرص على إبداء قلقها اتجاه أوضاع اليونان الأرثودوكس بمدينة اسطنبول وبعض جزر بحر إيجه التركية مثل إمروز (Imroz) وبوزقادة (Bouzgada).

وتعتبر حالة الأقلية التركية المتبقية في اليونان والمتمركزة في تراقيا الغربية، خاصة في مناطق قسانتي (Xanthi)، رودوبي (Rodopi) وايفروس (Evros)، الأكثر إثارة للحساسية بين الدولتين، والتي ظلت تعكر صفو العلاقات بينهما، نتيجة لموقف اليونان السلبي منهم، فهي تعتبرهم خطرا محدقا على أمنها وأنهم يشكلون طابورا خامسا للنظام التركي، لاسيما أنهم يتمركزون على الحدود مع تركيا، بالإضافة إلى رفض أنقرة للسياسة التمييزية المتطرفة التي ظلت تعاملهم بها أثينا، القائمة على الإدماج أو الطرد خارج الأراضي اليونانية.

بلغ الضغط اليوناني على الأقلية التركية في تراقيا الغربية أشده في ظل نظام العقداء الذي وصل سدة الحكم سنة 1967، والذي تبنى عقيدة "النقاوة العرقية" العنصرية، رافضا لأي إثنية لا تنتمي للعرق اليوناني وناكرا لخصوصية الأتراك المسلمين، وقام بإسقاط حق المواطنة عن الرافضين لسياسة الإدماج، كما رفض الاعتراف بممثلي الأقلية التركية القائمين على الأوقاف الإسلامية.

رفض أتراك تراقيا الغربية لهذه العقيدة وتمردهم على السلطة المركزية بأثينا، تجاوب معه النظام التركي بكل قوة، وقام بدعمهم ماديا ومعنويا، مما عزز من شكوك النظام اليوناني، الذي ندد بالتدخل التركي في شؤونه الداخلية، وقرر إنشاء منطقة أمنية عازلة على طول الحدود مع تركيا، تمتد من جبال رودوب (Rhodope) حتى الحدود اليونانية البلغارية[1].

من جهتها ظلت اليونان تنظر إلى وضع الأقلية المسيحية اليونانية بالأراضي التركية بعين الريبة والقلق، طالبة من أنقرة في العديد من المرات التوقف عن التدخل في شؤونها والكف عن معاملتها بشكل تمييزي، خاصة في كيفية تولية شؤون البطريركية اليونانية الأرثودوكسية في مدينة اسطنبول، وإبداء رفضها القاطع اشتراط الجنسية التركية لمن يتولاها من اليونان الأرثودوكس، معتبرة إياها استمرارا لسياسة إنكار الآخر التي ينتهجها الأتراك منذ

عهد الدولة العثمانية. ونظرا لرفض تركيا التجاوب مع مطالب اليونان بهذا الشأن، ظلت هذه المسألة سببا في تغذية التوتر بينهما باستمرار كلما أثير موضوع شغور منصب راعي الكنيسة الأرثودوكسية ومن يتولاه.

و في موضوع ذي صلة أثارت الإستراتيجية اليونانية في المنطقة البلقانية بداية التسعينيات من القرن العشرين نوعا من الخوف لدى صانع القرار التركي، بعد أن سعت اليونان إلى توثيق صلاتها مع دول المنطقة، مستغلة في ذلك اندلاع الحرب سنة 1991 بين الكيانات التي كانت تشكل الإتحاد اليوغسلافي، خاصة وأنها كانت تطمح لإعادة الوضع إلى ما كان عليه في بداية القرن العشرين عندما كانت متحالفة مع الصرب[2]، مما حدا بتركيا إلى انتهاج إستراتيجية مضادة، هدفها استثمار هذه الأوضاع بحثا عن مصالحها والتأكيد على تواجدها، وسد الطريق أمام اليونان. وبالفعل، كان تفكك الإتحاد اليوغسلافي مناسبة لتركيا لتأكيد تطلعاتها، التي اعتبرت دعم الكيانات الإسلامية الجديدة بمثابة التزام عقائدي وأخلاقي اتجاه أتراك المنطقة، لذلك سارعت إلى إبداء دعمها ومساندتها للبوسنة والهرسك. كما ساهم انهيار النظام الشيوعي في ألبانيا بعد انتخابات مارس 1992، ووصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم في فتح المجال واسعا أمام العلاقات التركية- الألبانية، التي تم التأكيد عليها في أعقاب زيارة الوزير الأول تورغوت أوزال (Turgut, Özal)، إلى تيرانا (العاصمة الألبانية) في فيفري 1993، حيث أكد خلالها دعم بلاده اللامشروط للطرح الألباني بشأن إقليم كوسوفو (Kosovo) في مواجهة صربيا. ودأبت تركيا منذ ذلك الحين النظر إلى ألبانيا ذات الأغلبية المسلمة بمثابة الحليف الموثوق به في المنطقة[1].

ولتأكيد وجودها ومحاصرة النفوذ اليوناني، وقعت تركيا العديد من الاتفاقات العسكرية مع كل من ألبانيا، مقدونيا، البوسنة والهرسك وكرواتيا خلال سنوات1991، 1992 و1993، شملت بالخصوص التعاون في مجال التدريب العسكري.

مثلت العلاقات التركية الألبانية الأكثر بروزا في المنطقة، حيث تم التوقيع بينهما في جويلية 1995، على وثيقة تهدف إلى تبادل الخبراء العسكريين والقيام بمناورات مشتركة. وفي نفس السنة تم التوقيع على بروتوكول يهدف إلى بناء وتسيير مدرسة بحرية عليا، وقد تعزز التعاون العسكري بينهما في السنة نفسها عندما تم إنشاء قيادة مشتركة للاستشارة والتنسيق فيما يخص العتاد الحربي[2].

التغلغل التركي الفعال والسريع في منطقة البلقان وعلى عدة جبهات، ساهم في تعكير العلاقات مع اليونان المضطربة أصلا، حيث عزز من مخاوف هذه الأخيرة بشأن فرضية قيام محور إسلامي، مما جعلها تسعى من جهتها لإقامة عقد أرثودوكسي يمتد من صربيا إلى روسيا الاتحادية، مع تعزيز وتوثيق علاقاتها مع أرمينيا المسيحية وتأكيد تحالفها مع الجمهورية القبرصية على مستويات عدة. حيث سرعان ما أعلن عن قيام تحالف عسكري يوناني – قبرصي في ديسمبر 1993، من طرف الوزير الأول اليوناني أندرياس باباندريو (Andréas, Papandreau)، ورئيس جمهورية قبرص

قلافوكس كليريديس (Glafcos, Clerides)، كان الهدف منه حسب ما أعلن عنه هو تنسيق الدفاع عن المجال اليوناني (شاملا اليونان ومنطقة جنوب قبرص) ضد التوسعية التركية، حيث تقرر إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين قوات البلدين في قبرص كل شهر أكتوبر من كل عام ابتداء من سنة1994 [1].

لا يمكن فهم الاندفاع القبرصي للتحالف مع اليونان إلا بالتركيز على العامل الديمغرافي أيضا والذي كان سببا في التدخل العسكري التركي شمال الجزيرة سنة 1974 بعد وصول العقيد لوانديس (Loanidis) على رأس السلطة في اليونان في جويلية من السنة نفسها، وقيامه بقلب نظام جورج بابادوبولوس (Georges Papadopoulos). والمعروف عن هذا العقيد هو تطرفه القومي وحماسه لضم قبرص إلى اليونان، لذلك خطط لقتل الرئيس القبرصي مكاريوس (Makarios) وإقامة نظام يميني متطرف بديلا عنه كخطوة أولى لفرض الإتحاد على الجزيرة. الأمر الذي شجع اليمين اليوناني المتطرف في قبرص على مساعدته في سبيل تحقيق هذا الهدف، فقام في 15 جويلية 1974 بقلب نظام مكاريوس وتعويضه باليميني المتطرف نيكوس سامبسون (Nikos, Sampson)، لتقوم تركيا في 20 جويلية كرد فعل على ذلك بغزو شمال قبرص بعد شن عملية أتيلا (Attila) وتحقيق إنزال عسكري ناجح على سواحل كيرينيا (Kyrenia) قبل أن يتمكن اليونانيون من تحقيق أهدافهم، مستندة في ذلك على المادة الرابعة (04) من اتفاقية الضمان الموقعة سنة 1960. وقامت بعملية انتشار واسعة مرت بمرحلتين* سمحت لها بعد إتمامهما بالسيطرة على 38 % من الجزيرة أي ما يعادل 3555 كلم^2 من مساحة قبرص البالغة تسعة آلاف ومائتين وواحد وخمسون (9251) كلم^2 [2]. وقد رافقت هذه العملية العسكرية إعادة توزيع عنيف للجغرافيا البشرية، فخلال أسابيع فقط تم تحويل حوالي مائة وثمانون ألف (180,000) يوناني قبرصي يقطنون شمال الجزيرة نحو جنوبها وحوالي خمسة وأربعين ألف (45,000) تركي قبرصي من جنوب الجزيرة نحو شمالها[3]. وتواصلت عملية تحويل السكان في السنة الموالية بطريقة منتظمة تحت إشراف الأمم المتحدة. فبعد لقاءات عدة، توصل الطرفان في جوان 1975 خلال لقاء فيينا، إلى اتفاق تم بموجبه تهجير خمسة وأربعين ألف (45,000) قبرصي تركي من الجنوب إلى الشمال ومائة وأربعة وتسعين ألف (194,000) قبرصي يوناني من الشمال إلى الجنوب[1]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد حيث تبنت تركيا سياسة استيطانية واسعة النطاق ظلت متواصلة لسنوات، باشرت خلالها في توطين آلاف الأتراك الأناضوليين بمناطق متفرقة من شمال الجزيرة، بلغوا سنة 1993 مائة ألف (100,000) مستوطن، بعدما كانوا سبعة وأربعين ألف (47,000) مستوطن قبل عشر سنوات أي سنة 1983 [2]. وقامت باتخاذ جملة من الإجراءات الهدف منها هو منع عودة القبارصة اليونانيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، كما قامت بتغيير أسماء المدن ذات اللفظ اليوناني، فأصبحت كيرينيا (Kyrenia) تسمى قيرن (Girne)، وأطلقت على فاموقوسط (Famoguste) تسمية قازيماقوزا (Gazimaguza)، في حين أصبحت مدينة مورفو

(Morrphou) تسمى قازيليورت (Güzelyurt)، وأصبحت نيقوسيا (Nicosie) ليفكوزا (Lefkoza)، وقامت بعملية هدم وتخريب لكل معلم يشير إلى الهوية اليونانية المسيحية لشمال الجزيرة[3].

ومنذ سنة 1974 شكل الغزو التركي لشمال قبرص وتغيير طبيعتها الديمغرافية عاملا رئيسيا في عرقلة أي تطبيع في العلاقات بين تركيا وقبرص من جهة وتركيا واليونان من جهة ثانية. فالجانب التركي ظل يردد أن المسألة القبرصية تم تسويتها سنة 1974 رافضا أي مقترح للعودة إلى الوضع القائم قبل الغزو، لذلك سارع إلى الاعتراف بالجمهورية التركية لشمال قبرص حال قيامها في 15 نوفمبر 1983 بعد فشل جميع محاولات التسوية. في حين قام الطرف اليوناني بطرح القضية أمام الأمم المتحدة في نفس الفترة، مركزا على الجانب القانوني القائم على قرارات الأمم المتحدة الداعية للعودة إلى الوضع السابق[1]، وظل يؤكد في كل مرة على: "انسحاب القوات والمستوطنين الأتراك وعودة اللاجئين إلى منازلهم"[2]، كسبيل وحيد لتسوية القضية القبرصية.

2. العلاقات التركية- البلغارية:

ظل العامل الديمغرافي محددا رئيسا في رسم ملامح العلاقات التركية- البلغارية على مدار تاريخهما الحديث. وإذا كان يتمحور حاليا حول وضعية الأقلية التركية في بلغاريا، التي تبلغ حسب آخر عملية إحصاء قام بها المعهد الوطني البلغاري للإحصاء بتاريخ 01 مارس 2001، 746664 نسمة، من مجموع 7928901 نسمة تعداد سكان بلغاريا، أي ما يعادل 9,5% من مجموع السكان[3]. فإن الموروث القيمي الناتج عن سلسلة الهجرات القسرية من وإلى البلدين خلف الكثير من الأحقاد التي ظلت تطبع نظرتهما لبعضهما البعض على جميع المستويات. وقد ساهمت هذه المسألة في تأزيم العلاقات بين الدولتين طيلة العقود الماضية، بالإضافة طبعا إلى التنافر الإيديولوجي بسبب خياراتهما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي ظل قائما إلى غاية نهاية الحرب الباردة على إثر انهيار المعسكر الشيوعي.

ولفهم طبيعة هذه العلاقات، لا بد من العودة إلى تاريخ التواجد العثماني في بلغاريا الذي يعود إلى خمسة قرون سابقة عن نيل استقلال هذه الأخيرة سنة 1778. وطيلة فترة هذا التواجد شهدت المنطقة حركية سكانية كثيفة لاسيما من منطقة الأناضول التركية إلى بلغاريا جعلت من العنصر التركي يحتل وزنا ديمغرافيا، اجتماعيا وسياسيا مهما فيها.

تجمع الدراسات الأنثروبولوجيا، على أن التواجد المكثف للأتراك ولفترة طويلة بالأراضي البلغارية ونتيجة لسطوتهم جعل اللغة التركية تسود لفترة، ويؤكد الأنثروبوجيون، على أن ذلك ساهم في انتشار هذه اللغة والذي انعكس بدوره على الناطقين بها. وهم يتكونون حسبهم من فئتين:

1- الفئة الأولى: تتكون من المستوطنين الأتراك الأناضوليين الذين هاجروا إلى منطقة البلقان إبان الحكم العثماني لها.

2- الفئة الثانية: تنحدر من أصول بلغارية مسيحية اعتنقت الإسلام بفضل الاحتكاك المستمر بالمسلمين، سواء كان ذلك عن قناعة أو لتحقيق مآرب خاصة لا يمكن بلوغها إلا بإشهار الإسلام.

استمر التفاعل بين العنصر التركي والبلغاري إلى غاية استقلال بلغاريا عن الدولة العثمانية سنة 1878، بعد حرب خاضها البلغار ضد الحكم العثماني، نتج عنها بالإضافة إلى آلاف القتلى والجرحى، موجات من المهجرين الأتراك المسلمين من بلغاريا نحو الأراضي الخاضعة للسيادة العثمانية في منطقة البلقان، أو إلى منطقة الأناضول التركية.

ظلت موجات المهجرين متواصلة، لتبلغ سبع (07) موجات كاملة نتيجة لسياسة القتل والنهب التي تعرض لها المسلمون من قبل البلغار المتطرفين انتقاما لما عانوه طيلة الحكم العثماني. وكان أول المغادرين للأراضي البلغارية خلال الهجرة الأولى الموظفين وملاك الأراضي الأتراك، لتتوسع فيما بعد وتشمل كافة الطبقات من العنصر التركي. وقد بلغ عدد هؤلاء المهجرين منذ سنة 1878 إلى غاية سنة 2000، حوالي 2,687,177 نسمة[1].

عرفت الأقلية البلغارية في تركيا هي الأخرى ممارسات عنصرية تعسفية من قبل السلطات العثمانية في بادئ الأمر، ثم من قبل السلطات التركية الجديدة بعد قيام الجمهورية التركية الحديثة، بسبب نظرة الأتراك لهم وتحميلهم رفقة قوميات أخرى مسؤولية ما لحق بالدولة العثمانية والمآسي التي عرفتها تركيا الحديثة في السنوات الأولى لقيامها، ونتج عن ذلك مغادرة ما بين 50,000 إلى 60,000 بلغاري الأراضي التركية[2].

وتشير المراجع، أن أقلية تركية فضلت البقاء في بلغاريا، وهي تتمركز حاليا في منطقتين، هما:

- منطقة جبال رودوب (Rhodope) جنوب البلاد على الحدود مع اليونان.
- منطقة ديلي أورمان (Deliorman) شمال شرق البلاد.

وقد عانت هذه الأقلية ممارسات عنصرية خاصة خلال القرن العشرين. فعلى إثر الاضطرابات التي عرفتها بلغاريا بعد الحرب العالمية الأولى، والتي أدت إلى حدوث انقلابين عسكريين سنتي 1923 و1934، وموجة المد القومي التي سادت أوروبا آنذاك، كان البلغار مهيئون لتقبل الأفكار القومية المتطرفة ترتب عنها ممارسات عنصرية ضد الأقلية التركية، أفضت في النهاية إلى عزلها عن باقي الشعب البلغاري، كما حرمت مناطقها المتاخمة للحدود التركية من أي اهتمام حكومي، مما أجبر حوالي 198688 [1] من أقلية البوماك* على الهجرة إلى تركيا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية.

وفي أعقاب الإنزال الألماني في 01 سبتمبر1939، والذي مكنه من احتلال منطقة البلقان بأكملها سنة 1941، عمد البلغار المنحازون إلى ألمانيا إلى احتلال منطقة تراقيا التي يعتبرونها منفذهم الوحيد لبحر إيجه، ومطلبهم الأساسي لتحقيق بلغاريا الكبرى المطلة على البحر الأسود وبحر إيجه[2]. وطيلة التواجد البلغاري في تراقيا الذي دام ثلاث (03) سنوات،

عرفت الأقلية التركية ممارسات قمعية لا إنسانية، من جملتها: الطرد التعسفي، القتل، التجريد من الممتلكات، غلق المؤسسات التربوية، منع استعمال اللغة التركية، غلق المساجد... إلخ. الأمر الذي نتج عنه موجة جديدة من المهاجرين، حيث عبر الآلاف منهم الحدود التركية عبر نهر ماريتزا، فيما فضل البعض منهم الاستقرار في منطقة دميتوكا (Dimetoka) بعد مفاوضات بين تركيا وألمانيا.

وقد زادت وضعية الأقلية التركية تعقيدا ومعها العلاقات التركية – البلغارية، عندما أصدر مجلس الوزراء التركي في 14 أوت 1941 بيانا أشار فيه إلى عدم قدرة تركيا استقبال المزيد من المهاجرين وضرورة بقائهم في الأراضي التي يقطنونها، مع التأكيد على التزامها باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك[3]. ونتيجة لتردي العلاقات بين الدولتين على خلفية هذه الأحداث وبروز مؤشرات توحي بتخلي تركيا عن حيادها والانحياز للحلفاء في حربهم ضد دول المحور، سارعت بلغاريا إلى نصب دفاعاتها على طول حدودها مع تركيا، وقامت بنصب العشرات من الدبابات الألمانية من نوع Panzer IV تحسبا لأي هجوم تركي.

استمر التوتر يطبع العلاقات التركية – البلغارية التي بلغت أوجها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فمع وصول الشيوعيين إلى سدة الحكم في بلغاريا والتزام تركيا بخيارها الغربي الرأسمالي، بدأ التناقض يطبع سياستهما الخارجية.

عمدت بلغاريا في هذه المرحلة إلى تكوين نخبة شيوعية لائكية ذات توجهات ثورية عالمية في أوساط الأقلية التركية لتصدير الأفكار الشيوعية. كان الهدف المصرح به أن هؤلاء الأتراك الشيوعيين سيعطون المثل لكل الأتراك في المنطقة، وبالتالي المساهمة في تصدير الثورة الشيوعية إلى الدول المجاورة وبالخصوص إلى تركيا واليونان، مما أثار حساسية وتوجسا لدى القادة الأتراك المتخوفين من تجربة الحرب الأهلية اليونانية. وقد زادت هذه الحساسية نتيجة لرفض الشيوعيين البلغار لكل ما يمت بصلة بالديانة الإسلامية وباللغة التركية، مدعين أنهما سبب التخلف الذي تعاني منه المنطقة، فقاموا بتأميم الأوقاف الإسلامية وإغلاق المساجد والمدارس القرآنية[1].

وقد تعمق هذا التنافر مع انخراط كلتا الدولتين في المنظومتين الأمنيتين المتنافستين، الحلف الأطلسي بالنسبة لتركيا وحلف وارسو بالنسبة لبلغاريا، حيث شكلتا منذ ذلك الوقت القاعدتين المتقدمتين للحلفين، مما جعلهما وجها لوجه.

أستمر الصراع التركي – البلغاري طيلة العقود اللاحقة على خلفية الصراع الإيديولوجي شرق – غرب، فتم غلق الحدود بينهما وإحاطتها بالأسلاك الشائكة وتلغيمها. ورغم التحسن الذي طرأ على هذه العلاقات على إثر الانفراج الدولي الذي ميز العلاقات بين القطبين، والذي تجلى من خلال تنظيم واستضافة العديد من المهرجانات الفنية، الرياضية، والتجارية في الدولتين، إلا أن ذلك لم يؤثر على إدراكهما لقضايا أمن الحدود، فقد ظلت مغلقة أمام الحركة، كما ظلت الشكوك في نوايا بعضهما البعض تقف حائلا دون تحسين علاقاتهما

السياسية والأمنية. حيث سرعان ما عاد التأزم يطبع العلاقات بينهما على إثر عودة الممارسات المعادية لحقوق الأقلية التركية بعد تبني النظام البلغاري في حقبة السبعينيات سياسة "فرق تسد" لإضعاف هذه الأقلية، من خلال فرض سياسة "البلغرة" التي اعتمدت آنذاك على عنصري البوماك والغجر، المنحدرين من أصول تركية، والذي نجح فيها إلى حد كبير، عندما عمل على تغيير أسماءهم التركية – الإسلامية واستبدالها بأسماء بلغارية.

على إثر موجة المد القومي التي اجتاحت أوروبا والتي رافقت المشاكل التي عرفتها المنظومة الشيوعية والتي أدت لاحقا إلى انهيارها، لجأ النظام البلغاري بقيادة تودور جيفكوف "Tudor Jivkov"، إلى إعادة تجربة البوماك والغجر، بغية محو كافة آثار التتريك ومخلفات الحقبة العثمانية، في إطار ما عرف بـ "مسار النهضة" في الفترة الممتدة من ديسمبر 1984 إلى غاية مارس 1985، مدعيا أن أتراك بلغاريا لم يعد لهم وجود، فهؤلاء حسب خطابه، غادروا بلغاريا نهائيا في الستينيات، وأن الباقين ما هم إلا بلغار أسلموا وتم تتريكهم، وهم الآن يعودون إلى هويتهم الأصلية.

عمد النظام البلغاري لإنجاح "مسار النهضة"، إلى اتخاذ جملة من القرارات، أهمها: تغيير الأسماء التركية، منع التكلم باللغة التركية وتدريسها، إغلاق الجرائد التركية، توقيف بث الحصص الإذاعية والتلفزية باللغة التركية، كما تبنى مجموعة من القرارات المعادية للدين الإسلامي، حيث تم بموجبها حظر ومنع الختان والزواج على الطريقة الإسلامية، غلق المساجد ومنع اللباس الإسلامي[1]. وشملت هذه العملية أكثر من 850000 بلغاري كانوا مجبرين على تغيير أسمائهم، بينما تم الزج بالرافضين لهذه السياسة في المعتقلات والسجون. وقد عمق الموقف التركي الرسمي المؤيد للأتراك البلغار ودعوة النظام البلغاري لاحترام خصوصياتهم، الخلافات التركية البلغارية. وكان واضحا منذ بداية الأحداث أن تركيا تدعم تمرد الأتراك البلغاريين وتدعوهم للتمرد والوقوف في وجه هذه العملية.

وفي ربيع 1989، اندلعت مواجهات جديدة بين الأقلية التركية وقوات الأمن البلغارية، على خلفية التعديلات التشريعية التي اتخذها المجلس الوطني البلغاري والتي تم بموجبها منح حق التنقل للمواطنين البلغار تماشيا والوثيقة الصادرة عن اجتماع فيينا لـ CSCE في جانفي 1989، حيث بدأت تتسرب إشاعات مفادها أن هذه الحريات ستقتصر على البلغار فقط دون الأقلية التركية، مما ترتب عنها مظاهرات واحتجاجات معارضة للنظام البلغاري، استمرت من 20 ماي إلى 28 من الشهر نفسه من سنة 1989، عادت خلالها الدعوة إلى التمسك بالهوية التركية – الإسلامية وعدم القبول بسياسة الإدماج، الأمر الذي أدى إلى تدخل قوات الأمن بقوة مستخدمة أساليب عنيفة لتوقيف المظاهرات. ولم تمر هذه الأحداث دون أن تؤثر مجددا في العلاقات التركية- البلغارية، فقد اتهمت هذه الأخيرة، المنظمات التركية السرية المدعومة على حد قولها من قبل تركيا، من مثل الحركة التركية للتحرير الوطني في بلغاريا بتنظيم هذه الحركة[1]، داعية تركيا على لسان الرئيس تودور

جيفكوف (Todor, Jivkov) إلى فتح حدودها للأتراك البلغار الراغبين في مغادرة البلاد. هذه الدعوة لقيت ترحابا من قبل رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال (Turgut özal) المعروف عنه تطلعه لإحياء واستعادة أمجاد تركيا العثمانية، الذي ندد بالممارسات البلغارية ودعى الأتراك البلغار في أعقاب خطاب ألقاه أمام تجمع حاشد بمدينة اسطنبول في جوان 1989 بالمجئ إلى تركيا، قائلا: "سنستقبل الجميع عندنا، نحن في مرحلة تطور متقدمة، تعالوا جميعا، بما في ذلك الذين ما زالوا مقيمين هناك، ستكونون سعداء في تركيا". ونتج عن هذا الخطاب موجة جديدة من المهاجرين من الأقلية التركية في بلغاريا نحو تركيا، بلغت 385000 نسمة[2]. وأمام هذا التدفق الكبير للمهاجرين، والصعوبات التي بدأت تواجه تركيا، جعل هذه الأخيرة تقرر غلق حدودها مؤقتا، متهمة النظام البلغاري بأنه وراء إجبار الأتراك على ترك موطنهم لأسباب عنصرية عقائدية بحتة، مستخدمة في ذلك القوميين البلغار المتطرفين.

ورغم التسويات التي تم التوصل إليها بين النظامين التركي والبلغاري والقرارات التي اتخذها مجلس الدولة ومجلس الوزراء البلغاريين في 29- 12- 1989 بشأن السماح بعودة المهجرين الأتراك إلى ديارهم، إلا أن العائدين منهم في السنة الموالية، والبالغ عددهم حوالي 150,000 نسمة، لقوا مشاكل جمة خاصة فيما تعلق باسترداد أملاكهم ووظائفهم وممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية. الأمر الذي أبقى العلاقات التركية البلغارية على طبيعتها السابقة، فالأولى ظلت تطالب بتحسين أوضاع الأقلية التركية واحترام حقوقهم على غرار المواطنين البلغار، والثانية ظلت تطالب الأولى بالكف عن التدخل في شؤونها الداخلية.

تصاعد تأثير التيار القومي في بلغاريا بعد نهاية الحرب الباردة ساهم في تزايد المخاوف من توجهات السياسة الخارجية التركية، لاسيما بعد تزايد تأثير التيار الإسلامي على الحياة السياسة التركية. إن تطلع هذا الأخير لإحياء التاريخ العثماني الإسلامي يشكل خطرا على الوحدة البلغارية حسب أتباع هذا التيار، ويعتقد هؤلاء، أن الطورانية والإسلام وجهان لخطر واحد[1].

وكخلاصة لما سبق، نقول أن المتتبع لعلاقات تركيا مع دول البلقان يدرك الحجم الذي يلعبه البعد الديمغرافي كمحفز أو كمنفر لأي عملية تقارب. فالتسويات التي تم التوصل إليها بين تركيا واليونان من جهة وتركيا وبلغاريا من جهة أخرى لم تستطع أن تؤسس لواقع جديد خال من الأحقاد، وظل الماضي يلقي بثقله على نظرتهم لبعضهم البعض المتسمة بالكراهية وانعدام الثقة في الآخر. فالتشدد الذي ظلت تبديه اليونان كلما أثير موضوع انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي ما هو إلا انعكاس لهذا الماضي، كما أن تخوف بلغاريا من عودة تركيا كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة له تبريرات مرتبطة بالتاريخ أيضا.

الهوامش:

-[1] Carl, Brown , **imperial legacy, the ottoman imprint on the Balkans and**

the middle east. New York: Columbia. University press, 1996,pp12-13.

[2] stéphane, Yerasemos , " les politiques Balkaniques de la grece et de la Turquie depuis la fin de la guerre - froide". **Turkish review of Balkan studies**, annual 2002,p35.

-[3] Ibid, p41

[1]- Hikmet, Öksüz , " the reasons for immgration from western thrace to Turkey 1923-1950". **Turkish review of Balkan studies**, annual 2003,p263.

[2]- Ibid,p263.

[1] - Michel, Marian, " les deux natures de la Turquie". **Esprit**, N°291, janvier 2003, p55.

[*] **تراقيا الغربية: قطاع ضيق محصور بين نهري ماريتزا شرقا ومستا- كاراسو غربا بمساحة قدرها 8578 كلم2، هذا القطاع كان تحت السيادة العثمانية لمدة 549 سنة منذ فتحها له سنة 1364 م، باستثناء فترة أربعة أشهر بين اتفاقيتي أياستيفانوس 03 مارس 1878 واتفاقية برلين 13 جويلية 1778 بعد الحرب العثمانية الروسية. ثم أصبح القطاع تحت المراقبة البلغارية من 1913 إلى غاية 1919، ثم تحت الإدارة الفرنسية (1919- 1920) ليصبح تحت السيادة اليونانية سنة 1920، وهو كذلك إلى غاية اليوم.**

[1]- Samim, Akgnul , Romelie, les Balkans encore turcs ?.**outre terre,** N°10, 2005/1, p.277.

-[2] Stéphane, Yerasimos , " les politiques Balkaniques de la Grèce et de la Turquie depuis la fin de la guerre froide". **Turkish review of Balkan studies**, annual 2002. p39.

[1]Jean, Marcou , " la politique étrangère Turque face aux défis de la nouvelle donne en Europe - Balkanique, en Mer noir et en Asie centrale". Dans, Jacques Thobies, et autres, **enjeux et rapports de force en Turquie et en méditerranée orientale**. Paris: l'Harmattan, 1996, p39.

-[2]Güneyt, Akalim , " les relations turco – Albanaises au début du 21ème siècle". **Turkish review of Balkan studies**, annual 2000, p19.

[1]- Hüseyin, Pazarci, "Aspects juridiques des différents Gréco – Turcs en mer Egée". Dans, Semih, Vaner, **le diffèrent Gréco – Turc**. Paris: l'Harmattan, 1988, p105.

[*] **المرحلة الأولى خلال الغزو سمحت لها بالسيطرة على 15 % من الجزيرة ثم بسطت سيطرتها على 23 % كمرحلة ثانية ابتداء من 14 أوت 1974 بعد فشل مؤتمري جنيف.**

[2]Sophie, Chautard , **Dictionnaire de géopolitique**. Paris: studyrama, 2008, p157.

[3]Michel, Bozdémir , **la marche Turque vers l'Europe**. Paris: Karthala, 2005, p243.

[1]Hassan, Basri Elmas , **Turquie – Europe, une relation ambiguë**. Paris:Syllepse, 1998, p138.

[2]Ibid, p136.

[3]- Evagoras, Mavromnatis , **les atrocités de l'armée Turque à chypre, livre blancs, Europe – Turquie: un enjeu décisif**. Paris: éditions sigest 2004, p86. □

[1]- Georges, Prévelakis, **Géopolitique de la Grèce**. Paris: éditions complexe, 2006, p107.

[2]Michel, Bozdémir , **La marche Turquie vers l'Europe**. Op. cit, p246.

.[3]Republic of Bulgaria, National statistical institute. http://www.nsi.bg/census-e/census-e-htm
Consulted 02.02.2011.

-[1] Nurcan, ö. Baklacioglu , "Cross-Border movements across Turkish-Bulgarian Border, problems and prospects". **Turkish review of Balkan studies**, annual 2003.pp204-205.

[2] - Ibid,p205.

[1]Ibid, p. 206.

[*] **أقلية بلغارية تعود أصولها إلى العنصر التركي.**

[2]- Hikmet, öksüz , "Reasons for immigration from Western Thrace to turkey". Opcit , p250.

[3] Ibid, pp272-273.

[1]- Samim, Akgönül ," Roumélie" les Balkans encore turcs ? ".Op.cit, p275.

[1]Ali, Eminon , **Turkish and other Muslim minorities in Bulgaria**. London: Hurst company, 1997, pp48-49.

[1]Valery, Stoyanov,**la population turque en bulgarie entre les poles de la politique ethnique**. Sofia,lik,1998,- p187.

[2]- Nurcan ö. Baklacioglu , " Cross – Border movements across Turkish – Bulgarian Border, Problems and prospects ". Op cit, p.208

– [1]Emil, Kasakov , "Sofia, Turophiles et Turcophobes". **outre terre**, N°10, 2005/1, p20.